مذكرة الرئيستين المشاركتين للاجتماع الخامس لمجموعة العمل الثانية التابعة للجنة المؤتمر المعنية بمتابعة التقييم الخارجي المستقل

الثلاثاء، 11 مارس/آذار 2008

الرئيستان المشاركتان Natalie Feistritzer ولمياء السقاف

(1) **المؤتمرات الإقليمية**: وافقت مجموعة العمل على أن للمؤتمرات الإقليمية دورا مهما يمكن أن تقوم به في مجال الحوكمة، لكنها لا تحسن أداءه في الوقت الحالي. وتم الاتفاق على أن المؤتمرات الإقليمية:

(أ) ينبغي أن تصبح جزءا من هيكل حوكمة المنظمة وأنها ينبغي أن تناقش المسائل التالية وتزود المؤتمر والمجلس بنتيجة مناقشتها لها:

(1) آثار قضايا الحوكمة العالمية وأولوياتها الإقليمية،

(2) الأولويات الإقليمية لبرامج المنظمة.

وهذا سيقتضي تعديل النصوص الأساسية؛

(ب) ينبغي أن تبحث القضايا التي تكون السياسات الإقليمية مهمة بالنسبة لها وتؤدي دورا رقابيا على برامج المنظمة في الأقاليم التابعة لها. ورأى كثير من الأعضاء أن ممثلي المنظمة من الإقليم يجب أن يحضروا المؤتمر شأنهم شأن الموظفين الإقليميين وموظفي المقر المعنيين بالإقليم بصفة خاصة؛

(ج) ينبغي أن تعقد بالاقتران مع مؤتمرات الأجهزة الإقليمية الحكومية الدولية المعنية بالزراعة أو بالاشتراك معها حيثما اقتضى الأمر ذلك. وينطبق ذلك بالتأكيد على المعهد الدولي للعلوم الإدارية في أمريكا اللاتينية والبحر الكاليبي؛

(د) ينبغي أن تكون القرارات الخاصة بعقد المؤتمرات الإقليمية من اختصاص الأقاليم؛ وينبغي زيادة التشاور إلى حد بعيد مع الأعضاء لإعداد جداول أعمال المؤتمرات الإقليمية وصيغة انعقادها، مع توخي المرونة بين الأقاليم فيما يخص جداول أعمال المؤتمرات ووتيرة ومدة انعقادها. وستوكل هذه المهمة، في العادة، إلى المكتب الإقليمي لكنها يمكن أن تكون أيضا من مسؤولية هيئة مكتب المؤتمر الإقليمي؛

(هـ) ينبغي أن يظل رؤساء المؤتمرات الإقليمية، أو مقرريها إذا كان ذلك من الأنسب، متولين لمناصبهم فيما بين دورات المؤتمرات الإقليمية وينبغي أن يقدم رؤساء المؤتمرات الإقليمية، أو ممثلين لهم، تقارير المؤتمرات الإقليمية إلى مجلس المنظمة ومؤتمرها العام.

(2) رأت مجموعة كبيرة من الأعضاء أنه ينبغي، نظرا لضعف أداء المؤتمرات الإقليمية في كثير من الأحيان، إجراء تقييم بعد ست سنوات لمدى فعالية الترتيبات الجديدة، وإذا لم تكن قد تحسنت إلى حد بعيد، فإنه ينبغي، عند ذلك، النظر في التوقف عن عقد المؤتمرات الإقليمية. ورأت مجموعة كبيرة أخرى من الأعضاء أن المؤتمرات الإقليمية ستشكل جزءا مهما من بنية الحوكمة الجديدة وأن مثل هذا الاستعراض لا ضرورة له.

(3) **دور الرئيس المستقل للمجلس وأمانة الأجهزة الرئاسية:** مناقشة تمهيدية: وافق الأعضاء على أن ثمة حاجة إلى زيادة تمكين المجلس من القيام بدوره الرئاسي في مجالي الرقابة ورسم السياسات لعمل المنظمة وأن الرئيس المستقل للمجلس يمكن أن يقوم بدور تيسيري

مهم في هذا الشأن (رأى بعض الأعضاء أن تعبير مستقل الوارد في اسم وظيفة الرئيس هو تعبير مضلل وإن لم يروا في ذلك قضية رئيسية).

(4) وللقيام بهذا الدور التيسيري بالصورة المناسبة ينبغي للرئيس المستقل أن يتواجد في روما لمدة أطول مما كان عليه الأمر في الماضي. وكان عدم تحديد دور الرئيس المستقل للمجلس في النصوص الأساسية بمثابة إغفال. ووافق الأعضاء على أنه ينبغي أن يستمر انتخابه/انتخابها من قبل جميع الأعضاء في المؤتمر وليس في المجلس. كما كان من الواضح أنه/أنها ينبغي أن يقوم/تقوم بدور تيسيري مهم للمجلس وأن أي اقتراح بأنه يمكن أن يكون للرئيس المستقل دور تنفيذي يتداخل مع دور المدير العام ينبغي أن يستبعد بوضوح لا لبس فيه. بيد أنه تم الإعراب عن آراء شتى بشأن مدى أهمية الدور الذي ينبغي إناطته بالرئيس والتكاليف المترتبة على ذلك. وأيدت مجموعة كبيرة من الأعضاء تعزيز دور الرئيس بشدة مع دعمه بخدمات الأمانة الضرورية. وساد اتفاق على أن الرئيس في حاجة إلى أمانة محدودة تكون تابع له/لها، للاضطلاع بدور تيسيري فعال، لكن في حين أيدت مجموعة من الأعضاء وجود أمانة صغيرة مكلفة بدعم الأجهزة الرئاسية، كان أعضاء آخرون أكثر حذرا في هذا الصدد.

(5) **تحسين كفاءة الحوكمة وفعاليتها وتملك الأعضاء لها:** وافقت مجموعة العمل على أنه من المهم تحسين كفاءة أساليب الحوكمة وفعاليتها وتملك الأعضاء لها، وأن الكفاءة والفعالية ليست بالشئ الذي يطلب من إدارة المنظمة فحسب، ولكن من الأجهزة الرئاسية ذاتها. وقد اقترح التقييم الخارجي المستقل إبرام عقد بشأن أداء الحوكمة. واتفق الأعضاء على أن هذه العبارة أميل إلى الاتسام بالمبالغة، إلا أنه ينبغي وضع برنامج للعمل المقبل لكل الأجهزة الرئاسية، وربما كانت هذه البرامج متجددة، وأنه ينبغي أن يكون من الممكن الأخذ بآلية لرصد التقدم تتضمن كذلك بعض مؤشرات الكفاءة. وأشار عدة أعضاء إلى وجود أهداف ومؤشرات لأداء الحوكمة في نظمهم الوطنية. وطُلب من الإدارة التماس نماذج لذلك من المنظمات المشابهة الأخرى. إضافة إلى ما تقدم، قام الأعضاء بما يلي بشأن المسائل التالية:

(أ) رفع التقارير واستخدام لجان الصياغة: وافق معظم الأعضاء على أنه ينبغي الحد من التفاوض على النصوص الكاملة للتقارير. وكان من رأيهم أن أسلوب التفاوض سطرا بسطر خلال المناقشة كعملية منفصلة عن اتخاذ القرارات ليس بالأسلوب المثمر. ويمكن في هذا الصدد زيادة القرارات والتوصيات التي تقدم بصيغة رسمية على النحو الذي يجري عليه العمل في كثير من منظمات الأمم المتحدة الأخرى. فمن شأن ذلك أن يزيد من وضوح القرارات التي تتخذ بالفعل. وتحتاج هذه القرارات إلى لجان للصياغة أو أصدقاء للرئيس لوضعها في صيغتها النهائية. واقترح بعض الأعضاء بعد ذلك اعتبار المذكرات التي يصدرها الرئيس أو المحاضر الحرفية بمثابة سجل مناسب للمناقشة فالعبرة بالقرار في هذا الصدد؛

(ب) المرونة في توقيت الاجتماعات ومدتها: ساد اتفاق على أنه ينبغي زيادة المرونة في توقيت الاجتماعات ومدتها، بما في ذلك اجتماعات المجلس ولجنتي البرنامج والمالية. ويمكن، حسب ما نوقش من قبل، عقد دورات اللجان الفنية لمناقشة القضايا العاجلة، وذلك في الإطار الكامل للحوكمة. وكان هناك اعتبار عام مؤداه أنه ينبغي للمجلس ولجنتي البرنامج والمالية الانعقاد بوتائر أكبر مع اختصار مدد الدورات؛

(ج) الاجتماعات الإعلامية غير الرسمية: يمكن أن تكون مفيدة، قبل انعقاد الدورات، في تقديم البنود التي ستجرى مناقشتها للممثليات الدائمة في روما، لكن لا يمكن أن تحل تماما محل العروض التي تقدم خلال الدورات، نظرا لأن الوفود تأتي من العواصم أيضا؛

(د) تقديم التقارير من الرؤساء: وفقا لما جرت مناقشته من قبل في سياق المؤتمرات الإقليمية واللجان الفنية، تم الاتفاق على أنه ينبغي للرؤساء أو ممثليهم أن يقدموا، بصفة عامة، تقارير اجتماعاتهم إلى المؤتمر والمجلس، على النحو المتبع في حالة لجنتي البرنامج والمالية؛

(هـ) الاتفاق بالرأي والتصويت: اتفق الأعضاء على أنه يفضل دائما التوصل إلى اتفاق بالرأي، إلا أنه تم اللجوء إلى التصويت، ويمكن الاستمرار في اللجوء إليه، كضرورة في هذا الشأن.